

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها

بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

العربي نعيمة

جامعة الجزائر3

الملخص:

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية في تحويل الأموال بين الفئات الاقتصادية المختلفة، ومن أجل ذلك فهي تقوم بمجموعة من المهام والأدوار ذات الأهمية الكبيرة، إلى جانب دورها التقليدي المتمثل في قبول الودائع ومنح القروض بالنسبة للبنوك وتعبئة الأموال وإدارتها بالنسبة للمؤسسات المالية، أصبحت هذه الهيئات المالية متداخلة في وظائفها كما أصبحت تقوم بوظائف جديدة من خلال التعامل بآليات حديثة والمتمثلة في التوريق والمشتقات المالية، وذلك من أجل تلبية الإحتياجات التمويلية والاستثمارية للمتعاملين الماليين الأمر الذي يضمن لها البقاء والإستمرار في نشاطها، لكن وبالرغم من أن الهدف من وجود هذه الأدوات المالية الجديدة هو تسهيل المعاملات والتقليل من المخاطر المصاحبة للنشاط المالي، إلا أنها كثيراً ما عرضت نشاط البنوك والمؤسسات المالية إلى العديد من الإضطرابات والإختلالات خاصة إذا لم يتم إستعمالها بشكل منظم ولم تراعي الضوابط التي تحدد تداولها، وهو ما قد يتسبب في وقوع أزمات مالية وإنتشارها بشكل واسع، وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حين قامت البنوك والمؤسسات المالية في تركيز نشاطها في قطاع واحد وتمادت في آلية التوريق والمشتقات المالية، خاصة بعدما تحول الغرض الأساسي لهذه الأخيرة والمتمثل في التحوط ونقل المخاطرة ليتوسع بصورة كبيرة ليشمل أغراض الإستثمار والمضاربة.

Résumé :

La fonction des banques et institutions financières sert à transférer les capitaux entre les différents agents économiques, et pour cela ces institutions présentent un rôle très important en exerçant un ensemble de fonctions, et qui sont traduites surtout par la transformation des ressources collectées, et afin de répondre aux besoins de financement et d'investissement, ces institutions financières sont devenues liées dans leurs fonctions surtout après l'apparition des nouveaux produits d'ingénierie financière comme la titrisation et les instruments financiers dérivés qui sont utilisés spécialement pour faciliter les transactions et pour réduire les risques financiers, mais malgré ça les institutions financières sont souvent exposées à des risques associés à l'activité financière et ces risques peuvent créer des déséquilibres ce qui peut provoquer l'apparition des crises financières, et ce qui est arrivé au cours de la crise financière de 2008 peut confirmer ces informations, car les banques et les institutions financières ont concentré leurs activités dans un seul secteur (l'immobilier) et surtout quand elles ont utilisé les instruments d'ingénierie financière plus qu'on le demande dans le système financier.

مقدمة:

يعتبر النظام المالي الذي يتم من خلاله توظيف الأموال وتحويلها بين مختلف الأعوان الإقتصاديين، ويتم ذلك من طرف الأسواق المالية والمؤسسات المالية المختلفة بإعتبارهما الدعامة الأساسية لنجاح النظام المالي، غير أن هذا النظام كثيراً ما يتأثر بالتغيرات العالمية خاصة ظاهرة العولمة المالية والتي تتجسد من خلال الإتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة العوائق التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية.

وكنتيجة للتطورات التي عرفها النظام المالي، إزداد حجم المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية خاصة بعد ظهور الأدوات المالية الجديدة بل وأصبحت وظائفها متداخلة بشكل كبير حيث أصبحت هذه المؤسسات تتسابق في إستخدام الأدوات

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

المالية المتكررة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة، وذلك لما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات جديدة.

لكن وبالرغم من المزايا التي تقدمها العولة المالية والأدوات المالية التي تم إستحداثها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنه يمكن أن تتعرض هذه المؤسسات إلى مخاطر نتيجة معاملاتها غير السليمة وهو ما قد يتسبب بشكل مباشر في حدوث الأزمات المالية، كما يمكن أن تنتقل آثار تلك الأزمات إلى الأسواق المالية العالمية خاصة في ظل الاندماج الكبير والتشابك والإعتماد المتبادل بينها، مما يشكل خطورة على النظام المالي العالمي.

فقد حدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بسبب تظافر مجموعة من العوامل، ولعل أبرزها هي المخاطر التي أفرزتها العولة المالية والتي نتجت عن زيادة الإنفتاح والتحرر، هذا بالإضافة إلى التوسع الكبير في الأسواق المالية والمنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية في إستقطاب الأموال والودائع ومنح القروض بتسهيلات لم تكن متوقعة. إنطلاقا مما سبق، يمكن صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ماهي علاقة الوظائف الحديثة للبنوك والمؤسسات المالية بحدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا - نظرة شاملة حول البنوك والمؤسسات المالية والاتجاهات الحديثة لوظائفها

ثانيا - الوظائف المستحدثة في نشاط البنوك والمؤسسات المالية وحدثت الأزمة المالية العالمية لعام 2008

أولا - نظرة شاملة حول البنوك والمؤسسات المالية والاتجاهات الحديثة لوظائفها:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية ركيزة أساسية في النظام المالي، فهي تعمل كوسيط في ظل هذا النظام باعتبارها آلية فعالة تسعى إلى تفعيل المعاملات المالية، من خلال تحويل الفوائض المالية وتحريكها بين الأعوان الإقتصاديين حسب الحاجة إليها، وبالتالي تحقيق الكفاءة الإقتصادية في إستغلال الموارد المالية.

فالبنوك والمؤسسات المالية هي بمثابة فئة تعمل كوسيط في النظام المالي وتعتبر جزء هام منه، تقوم بإصدار حقوق على أنفسها مثل الودائع وتستخدم الأموال التي تحصل عليها لتقديم قروض للآخرين، وبذلك تشمل هذه الفئة على¹: المؤسسات المالية التي تعمل بنشاط النقد كالمصارف التجارية ومصارف ومؤسسات الإئتمان والإدخار والودائع ومؤسسات الإقراض والإستثمار في المشروعات التجارية والصناعية وتأسيسها وإدارتها، بالإضافة إلى المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المالية المرتبطة بالعمليات المصرفية والإستثمارية كاستبدال العملات (الصرافة) ووسطاء بيع الأوراق المالية ومختلف الوسطاء النقديين والماليين، كذلك تشمل هذه الفئة على شركات التأمين بأنواعها وصناديق التقاعد ومختلف شركات التمويل وشركات الإستثمار.

إنطلاقا من ذلك، نوضح فيما يلي وبشيء من التفصيل مختلف الفئات والمؤسسات التي تندرج تحت مفهوم البنوك والمؤسسات المالية، كما سيتم تقديم أهم الأهداف التي تسعى إليها من خلال الأنشطة والوظائف التي تقوم بها ومختلف آليات عملها.

I. - البنوك:

تسمى كذلك بمؤسسات الإيداع المالي، وهي تعد أحد المكونات الرئيسية للمؤسسات المالية المصرفية باعتبارها مؤسسات وسيطة تقوم أساسا على قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات (أي تقترض أموالهم) وتقوم بإقراض ما تجمع لديها من أموال الودائع لمن يطلبها (يطلب إقراضها).²

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع على حسب طبيعة الودائع التي تقبلها والقروض التي تقدمها، حيث يمكن التمييز بين: البنوك التجارية التي تكون فيها معظم الودائع من الودائع الجارية قصيرة الأجل، والبنوك الإستثمارية (أعمال) التي تقدم قروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى كل من البنوك المتخصصة التي تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو فئة معينة من المجتمع، والبنوك الشاملة التي تقوم بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية مثل قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وبأعمال إستثمارية.

1- البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المصرفية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، كما أنها مؤسسات مالية من نوع خاص بصفتها الوحيدة التي بإمكانها خلق النقود،³ هدفها الأساسي هو تحقيق الربحية التجارية وتعتمد في ذلك على سرعة دوران رأس المال، لذا فهي تمارس عمليات الإقراض والتسليف قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة. تعرف البنوك التجارية على أنها: "مؤسسات إئتمانية غير متخصصة في نشاط إقتصادي معين تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو لآجال محددة، كذلك تباشر البنوك التجارية عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي".⁴ تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف أهمها: الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية والتي تستخدم خلالها: الشيكات الحوالات الودائع الإيداعية والودائع لأجل، بالإضافة إلى القيام بعمليات الإقراض بغرض الإستثمار عن طريق إستخدام الودائع مثلا في منح القروض قصيرة الأجل، وتقديم التسهيلات الإئتمانية وفتح الإعتمادات المستندية تمويل التجارة الخارجية والقيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية. فضلا عن ذلك، تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما:⁵ تعبئة المدخرات من خلال الوساطة بين المقرضين والمقترضين، وتوليد نقود الودائع أي التأثير على وسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود المصرفية (نقود الودائع).

2- بنوك الإستثمار:

تعرف بنوك الإستثمار على أنها مؤسسات مالية تقوم بتمويل شراء إصدار من شركات بالكامل وإعادة بيعه للجمهور. بمعنى أنها تباع الأوراق المالية للمؤسسات التي تريد الحصول على أموال وذلك بتقديم النصح والمشورة حول نوعية وطريقة الإصدار. فبنوك الإستثمار ليست بنكا بالمعنى العادي أي ليست مجرد وسيط يقبل الودائع ويمنح القروض وإنما تعتبر وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية وبين الجهة التي قررت إصدارها، وقد ظهرت أهمية إنشاء مثل هذه البنوك عندما إتضحت الحاجة إلى تجميع عدد كبير من الكفاءات والمؤهلات ذات الخبرة الواسعة في مجال الأعمال المالية والمصرفية في مؤسسة مالية واحدة، وكذلك من أجل سد الثغرات في الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية.⁶

تقوم بنوك الإستثمار بمجموعة من الوظائف، فهي تساهم في إنشاء بعض الشركات الصناعية أو التجارية كما تساعد على تدعيم هذه الشركات عن طريق توفير التمويل لها، كذلك تهتم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات والسندات الحكومية.

3- البنوك المتخصصة:

هي وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الإيداعية من الأفراد والمؤسسات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت لها بهدف التوظيف الإستثماري،⁷ تسمى هذه البنوك كذلك بمؤسسات التنمية

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

لأنها تهدف إلى تنمية قطاع إنتاجي معين من خلال توفير الائتمان والتمويل اللازم له، لذلك عادة ما يدل إسمها على القطاع الذي تخدمه، ولا تكتفي البنوك المتخصصة بمنح القروض بهدف تحقيق التنمية وإنما تتأكد من أن القروض ستستعمل بالشكل الذي يؤدي إلى إحداث تطوير يتفق مع الأولويات التفصيلية للسياسات الائتمانية القائمة.

يكمن هدف البنوك المتخصصة في تطور القطاعات الإنتاجية المختلفة وتحقيق التنمية معتمدة على الإقراض متوسط وطويل الأجل، وذلك بإستخدام مصادر التمويل الذاتي ودعم الدولة لها لإرتباطها القوي بها، فضلا عن ذلك توظف هذه البنوك أموالها في القطاع الذي يحمل إسمها وذلك بإنشاء مشروعات جديدة ضمن تخصصها أو تدخل شريكا في القائم منها، إضافة إلى تقديم الإستشارات والخبرات الفنية.⁸

4- البنوك الشاملة:

بتغير الظروف التي تعمل بها البنوك العامة، ظهر هناك إتجاه نحو البنوك الشاملة والتي تقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة، فقد ظهرت البنوك الشاملة لتوافر البيئة المصرفية التي في ظلها لا تواجه البنوك قيودا على صلاحيتها في عرض مجموعة كاملة من الخدمات المالية، فهذه البنوك تقدم خدماتها لمختلف القطاعات الاقتصادية كما أنها تقبل الودائع من مختلف فئات المجتمع وتقدم خدماتها المتنوعة في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها الجغرافية، فأهم ما يميز البنوك الشاملة أنها تتبع مبدأ التنوع بمعنى أنها تقوم بأعمال كل البنوك، وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الإتجاه نحو ممارسة الصيرفة الشاملة مثل: التطور الهائل في وسائل الإتصالات التي ساهمت بشكل كبير في نقل الأموال وبسرعة فائقة بين أسواق المال ودول العالم، بالإضافة إلى زيادة درجة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية.⁹

II. المؤسسات المالية:

تؤدي المؤسسات المالية (غير المصرفية) دورا كبيرا في توفير التمويل اللازم لمن يحتاجه من المستثمرين، ومع تزايد الابتكارات المالية إزدادت أهمية هذه المؤسسات وأصبحت تتنافس بشكل واضح مع البنوك في بعض خدماتها ووظائفها، وتتخذ هذه المؤسسات المالية عدة أشكال أهمها:

1- شركات التأمين:

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وهي تقوم بدور حيوي في عملية النمو الإقتصادي من خلال تحويل المدخرات المتجمعة لديها على شكل أقساط التأمين إلى إستثمارات رأسمالية حقيقية. ويظهر الدور الكبير الذي تقوم به شركات التأمين باعتبارها أحد مكونات النظام المالي من خلال مساهمتها في عمليات التمويل والإستثمار عن طريق إستثمار الفوائض المالية المتجمعة من المؤمن لهم، كذلك من شأن هذه الشركات أن تقوم بتحسين ميزان المدفوعات بفضل عمليات إعادة التأمين التي تكون قد تعاقدت فيها مع شركات تأمين أجنبية، ومن جهة أخرى تساعد شركات التأمين على إستقرار المشاريع ومحاربة التضخم لأن الأموال المتجمعة من المشتركين تؤدي إلى إمتصاص السيولة من الإقتصاد وبالتالي إستثمارها في مشاريع تنموية، كما أن هذه الشركات تقوم بتعويض أصحاب المشاريع عند تعرض مشاريعهم للخطر.¹⁰

2- شركات التمويل:

تشمل شركات التمويل كل الشركات التي يكون موضوع نشاطها عمليات الإقراض والتمويل أو الإسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس أو إستثمار الأموال في قيم منقولة. تقوم هذه الشركات في تجميع الأموال عن طريق إصدار

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

الأوراق المالية وتستخدمها لتقديم قروض لسد إحتياجات المستثمرين والمستهلكين، فهي عادة ما تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة التي يصب عليها الإقتراض من البنوك بسبب ضآلة قدراتها المالية وضعف ضماناتها.¹¹

3- صناديق الإستثمار:

تعد صناديق الإستثمار أحد أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات، وتقوم باستثمارها في المحافظ المالية وفقا لأهداف محددة،¹² فهذه الصناديق تعد مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع الموارد المالية من صغار المستثمرين حيث تقوم ببيعهم حصص مشاركة مقابل أموالهم وتقوم بشراء أوراق مالية لهم، وعن طريق تجميع المبالغ الصغيرة من المستثمرين تقوم هذه الصناديق بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية بأسعار منخفضة، فتحقق هذه الصناديق منافع لمساهميها عن طريق تخفيض شراء الأصول المالية مباشرة ومن دون وساطة السماسرة.¹³

تتنوع صناديق الإستثمار حسب تنوع أهداف ورغبات المستثمرين، حيث يمكن أن نميز بين صناديق النمو التي تلائم المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد مرتفع مع مستوى مقبول من المخاطرة، وصناديق الإستثمار ذات رأس مال المخاطر التي تتكون من الأسهم المحتمل أن تحقق أعلى معدل نمو، بالإضافة إلى صناديق الإستثمار ذات الإيراد التي تناسب المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على إيراد ثابت ومستمر بغض النظر عن النمو في رأس المال، وهناك أيضا صناديق الإستثمار ذات الإيراد والنمو التي يفضلها المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح رأسمالية مع تحقيق عائد شبه مستقر. من أهم مزايا صناديق الإستثمار هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.¹⁴

III. الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية:

بفضل التطورات التي أصبح يشهدها النظام المالي، حدث تداخل كبير بين وظائف البنوك ومختلف أنواع المؤسسات المالية السالفة الذكر، فقد برزت إتجاهات حديثة لوظائف تلك المؤسسات وذلك إنطلاقا من عمليات الابتكار المالي والتي تشمل كل من: عمليات التوريق والتعامل بالمشتقات المالية والتي أصبحت تعتبر جوهر نشاط البنوك والمؤسسات المالية. فقد أدى الابتكار المالي إلى تضائل فعالية السياسات الإقتصادية، كما ساعد على تلاشي الحدود الفاصلة بين المؤسسات المالية المختلفة، كذلك ساهم التطور المستمر في الأدوات والآليات التمويلية مع التقدم المذهل في تقنية المعلومات إلى تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية المختلفة ويظهر ذلك من خلال الإندماجات بين أنواع مختلفة من المؤسسات المالية، ومن جهة أخرى أدى التقدم والتطور إلى تراجع الدور التقليدي للمصارف وظهور الابتكار المالي والذي كان نتيجة للقيود التنظيمية التي فرضت على البنوك، كل هذا إستدعى مراجعة الأنظمة من جديد إلى أن صارت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تعتمد على أنشطة مالية تباين أصل نشاطها المعتاد، بل أصبحت تتعامل بأدوات تمويلية جديدة وتستخدم تقنيات وعمليات مبتكرة.¹⁵

1- عمليات التوريق:

يعبر التوريق عن تحويل أصل معين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، حيث تأخذ الأوراق المالية الناجمة عن عملية التوريق عدة أشكال قد تكون سندات خيارات مستقبلية أو عقود مبادلة، وفي المجال البنكي تقوم البنوك ببيع أصل مثل قرض معين في أسواق رأس المال على شكل قيم منقولة، كما يعتبر ذلك إجراء يسمح بتحويل كتلة قروض لأوراق مالية قابلة للتداول من خلال بيع مجموعة متجانسة من الديون لهيئة خاصة، تأخذ على عاتقها مسؤولية إصدار أوراق مالية موجهة إلى المستثمرين في السوق المالية.¹⁶

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

لقد عرفت تقنية التوريق تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، كما زاد حجم التعامل بها بشكل كبير لدى البنوك والمؤسسات المالية وذلك بفضل المزايا التي تقدمها، حيث يرفع التوريق من طاقة العرض باعتباره وسيلة لإعادة التمويل، ووسيلة أيضا للتغطية من التقلبات غير المقدرة لحجم الأضرار المتراكمة، كما أنه يساعد على التخفيض من احتمال خطر التعثر، من جهة أخرى يعتبر التوريق وسيلة فعالة للتنويع كون أن الأوراق المالية الناجمة عن عملية التوريق تكون عديمة الارتباط مع باقي الأوراق المالية، كما يوفر الإستثمار في هذا النوع من الأوراق عائد أعلى مقارنة بباقي الأوراق المالية، وبشكل عام تظهر أهمية عمليات التوريق من خلال:¹⁷

- يعمل التوريق على خفض مخاطرة التمويل، ويعزل هذه المخاطرة عن غيرها، حيث يستطيع الممولين شراء مجموعة من الذمم المدينة الناشئة في قطاع معين للبيع بالتجزئة.
- يتيح التوريق للبنوك إمكانية منح القروض ثم تحريكها وإستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة وجيزة، مما يخلصها من الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك فيها.
- فضلا عن ذلك، يعتبر التوريق من أهم الإبداعات المالية والتي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية خلال سنوات السبعينيات، والتي أتاحت خاصة للبنوك والمؤسسات المالية -وغيرها من المؤسسات الإقتصادية الأخرى- إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى التقليل من جزء من المخاطر التي كانت تتعرض لها وتعرقل نشاطها، ولكن مع الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، عادة ما تتعرض هذه الأخيرة بشكل أو بآخر إلى العديد من المخاطر التي قد تتسبب في حدوث أزمات مالية حادة إن لم يتم التعامل معها بشكل محكم، حيث لم تكتفي المؤسسات المالية بذلك التوسع المفرط في التوريق الذي أدى إلى وقوع الأزمات المالية الواحدة تلو الأخرى، وإنما عمقت من هذه الأزمات بتلاعبها في التوريق، والدليل على ذلك حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين تم توريق قروض الرهن العقاري بشكل مبالغ فيه والذي إنعكس سلبا على إقتصاديات الدول التي تتعامل في هذا النوع من الأوراق المالية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا البحث.

2- التعامل بالمشتقات المالية:

تعد المشتقات المالية صورة من صور الأدوات المالية المبتكرة، وقد ظهرت هذه المشتقات لإشباع حاجات لا تقدمها الأدوات المالية التقليدية والتي يتم تداولها في أسواق رأس المال الفورية.

فالمشتقات المالية تشير إلى تلك العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي الأصول موضوع العقد والتي قد تكون أوراق مالية أو سلع أو عملات أجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العقود عقود الإختيار، العقود المستقبلية العقود الآجلة والمبادلات،¹⁸ وبالتالي فهي أداة مشتقة لتحديد قيمتها من قيمة موجود مالي آخر قد يكون أوراق مالية وغيرها.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين نوعين من المشتقات المالية هي:¹⁹

- المشتقات المالية في إطار السوق المنظمة: وهي الأدوات المالية المشتقة التي يتم تداولها في الأسواق المنظمة، بحيث تتميز هذه الأسواق بجملة من الخصائص أهمها: تنميط العقود حيث أن كل طرف من أطراف العقد معرض لمخاطرة في حالة عدم إلتزام الطرف الآخر بشروط العقد وبالتالي فالأدوات المالية في هذه الأسواق تتميز بنوع من السيولة لأنه يمكن للمستثمرين التنازل عنها وتداولها، أما عن الخصائص الأخرى فهي تتمثل في كل من: إمكانية التنازل عن العقود أي يمكن التصرف فيها قبل تاريخ الإستحقاق، ووجود غرفة مقاصة والتي تنظم سيولة السوق وتضمن السير الحسن للعمليات وهو ما يساعد على التسوية بين الأطراف المتعاقدة والذي من شأنه تعزيز الأمان وشفافية الأسواق.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

ومن بين العقود التي تدخل في إطار هذه الأسواق المنظمة هي عقود الخيارات والعقود المستقبلية:

* الخيارات:

تعتبر الخيارات عن الحق في شراء أو بيع أدوات مالية أو سلعة بكمية معينة وسعر محدد وذلك خلال مدة زمنية معينة، وتعرف الخيارات على أنها: اتفاق بين طرفين المشتري أو حائز الإختيار والبائع (الحرر)، فهذا العقد يعطي الحق و ليس الإلتزام لحائز الإختيار (اختيار شراء) أو بيع (إختيار بيع) على وسيلة تحتية للطرف الآخر بسعر محدد يسمى بسعر التنفيذ، وفي تاريخ مستقبلي، وذلك قبل حلول تاريخ محدد أو في تاريخ محدد يسمى بتاريخ نفاذ صلاحية العقد،²⁰ وبذلك نميز نوعين من الخيارات: خيار الشراء الذي يعطي الحق لمالكه بشراء أي من الموجودات المالية وخيار البيع الذي يعطي الحق لمالكه في بيع الموجودات المالية لحرر الخيارات بسعر محدد في المستقبل.

* العقود المستقبلية:

هي عبارة عن أداة تتضمن الإتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل مالي محل العقد بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ مستقبلي، ويشترط على العقود المستقبلية أن تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية مثل: كمية ونوع الأصل محل التعاقد، تاريخ التسليم، السعر المحدد وكيفية التسليم.

- المشتقات المالية في إطار السوق غير المنظمة: وهي الأدوات المالية المشتقة التي يتم تداولها في الأسواق غير المنظمة، حيث تضم هذه الأسواق جميع المعاملات التي لا تتم على مستوى السوق المنظمة، ويتم التعامل دون المرور على غرفة المقاصة ولعل هذا ما يزيد من درجة المخاطرة المتعلقة بالسيولة بالإضافة إلى المخاطر الكبيرة التي تحيط بالمعاملات ووجود شفافية متغيرة.

ومن بين العقود التي تدخل في إطار هذه الأسواق المنظمة هي العقود الآجلة وعقود المبادلات:

* العقود الآجلة: هي عبارة عن إتفاق على شراء وبيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين، وعادة ما يكون العقد بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملائها من المؤسسات، وتشابه العقود المستقبلية مع العقود الآجلة لدرجة كبيرة، غير أن أهم ما يميزهما عن بعضهما البعض هو أن العقود المستقبلية تتمتع بمخاطر سيولة أقل وذلك لأنها تتداول في بورصات منظمة، كما أنها تتمتع بشروط وخواص نمطية مثل جودة وكمية الأصل محل العقد وتاريخ إنتهاء صلاحيته، ولعل هذا ما يسمح بتداول هذه العقود في الأسواق الثانوية، فضلا عن ذلك تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر إئتمان أقل مقارنة بالعقود الآجلة وذلك لأن العقود المستقبلية تتطلب من الطرفين إيداع أموال لدى السماسرة تسمى بالهامش المبدئي كضمان.

* عقود المبادلات:

تمثل عقود المبادلات إتفاق بين طرفين لمبادلة موجودات أو سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة محددة من الوقت سبق تحديدها، وهي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منها والحسوبة بناء على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين لكل منهما والمقومة بعملات مختلفة، كذلك تمكن هذه العقود المدينين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طريقة سداد مدفوعات خدمة هذا الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه.²¹

تعتبر المشتقات المالية من بين الأدوات التي تستعملها البنوك والمؤسسات المالية للحد من المخاطر التي تتعرض لها أو قد تتزايد المخاطر عندما تستعمل في عمليات المضاربة للاستفادة من التغيرات السعرية في المستقبل، كذلك تعد المشتقات المالية أهم التطورات الرئيسية في الأسواق المالية التي ظهرت في القرن الماضي، وتطورت على نحو ملحوظ في الربع الأخير

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

منه وإزادات أهميتها نتيجة للثورة التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات وإنعكاسها على أسواق المال وما صاحبها من تعاطم ظاهرة تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى ابتكار أدوات استثمارية أساسية مثل الأسهم، السندات، العقارات، العملات الأجنبية، الذهب والسلع،²² كذلك يعود النمو الهائل لأسواق المشتقات المالية لعدد من العوامل أهمها: إعادة توزيع المخاطر بين المشاركين في الأسواق المالية مما يساعد على جعل تلك الأسواق أكثر إكتمالا وتوفر المعلومات القيمة للمستثمرين عن الأساسيات الاقتصادية.

أما عن أهم الأسباب التي زادت من تداول المشتقات المالية هو أنها تمكن المستثمرين من التغطية لبعض المخاطر الموجودة مسبقا من خلال إتخاذ مواقف في أسواق المشتقات التي تعوض الخسائر المحتملة في السوق الأساسي أو في مكان معين ومعظم المستثمرين للمشتقات يصفون أنفسهم المتحفظون، إضافة إلى ذلك تمكن المشتقات المالية من استعمال أسلوب المضاربة أي إتخاذ مواقف لتحقيق الربح من تحركات الأسعار المتوقعة، وبشكل عام تظهر أهمية إستخدامات المشتقات المالية إلى:²³

- التغطية ضد المخاطر مثل المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة..
- أداة لإستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر.
- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية.
- إتاحة فرص إستثمارية للمضاربين.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي للمشتقات المالية يكمن في التقليل من المخاطر و/أو إمكانية استعمالها في إدارة المخاطر بصورة فعالة نظرا للمرونة العالية والتنوع الكبير فيها، غير أنه أحيانا ما قد ينجم عن التعامل بالمشتقات المالية أو بالأحرى عن التوسع في تداولها خسائر كبيرة وبالتالي حجم كبير من المخاطر والتي تعتبر من بين أهم الأسباب الرئيسية لفشل العديد من المؤسسات المصرفية والمالية، إذ يمكن التمييز بين: المخاطر الائتمانية وتسمى أيضا بمخاطر عدم الوفاء والتي تكون ناتجة عن عدم تمكن أحد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن أحد عقود المشتقات المالية، مخاطر السيولة: والتي تنشأ عن عدم القدرة عن تسديد الإلتزامات من قبل المتعاملين وهو ما يؤدي إلى عدم توفر السيولة أو بسبب عدم القدرة على تسيل بعض العقود بسرعة كبيرة بسبب عوامل عديدة كظروف السوق مثلا، المخاطر السوقية والتي تنشأ نتيجة لتقلبات أدوات المشتقات المالية في الأسواق... إلى غير ذلك من المخاطر الأخرى.

ومن أجل ذلك، حذرت العديد من الهيئات الدولية من التوسع في استعمال المشتقات المالية لما يمكن أن تمثله من مخاطر للمتعاملين خاصة بالنسبة لقليلي الخبرة، كما تم إلزام البنوك بضرورة تحسين عملية إدارة المخاطر المصاحبة لهذه الأدوات المالية، إذ أكد المشرفون في لجنة بازل منذ عام 1986 على أهمية دراسة مخاطر هذه الأدوات والرقابة عليها، وبينت أنه من الضروري قيام البنوك بوضع نظم شاملة لمراقبة أنشطتها في هذا المجال، فيما أشار بنك التسويات الدولية لأكثر من مرة إلى المخاطرة التي يمكن أن تسببها تلك الأدوات خاصة إذا ما تم استخدامها بصورة واسعة أو بصورة غير صحيحة، ومثال ذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين تحولت المشتقات المالية من وظيفتها الأساسية المتمثلة في التغطية من المخاطر إلى وظيفة أخرى تتمثل في المضاربة والتي كانت السبب الرئيسي في تحول المشتقات المالية إلى مصدر للمخاطرة وأدت إلى حدوث الأزمة، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذه الدراسة.

ثانيا- الوظائف المستحدثة في نشاط البنوك والمؤسسات المالية وحدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

تعتبر الأزمات المالية والمصرفية عن مجموعة التذبذبات التي بإمكانها أن تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار الصرف، بحيث تظهر على شكل إغيارات متتالية لبنوك ومؤسسات مالية وقد تصل إلى البورصات المحلية والعالمية، كما أنها قد تحدث آثار وخيمة على المستوى المالي وذلك نتيجة الترابط والتشابك الذي يميز النظام المالي والمصرفي.

I. - مفهوم الأزمات المالية أنواعها وأسباب حدوثها

1- مفهوم الأزمات المالية وأنواعها:

تعرف الأزمات المالية بأنها ظاهرة تحدث إغيار مفاجئ في الأسهم والعقارات أو العملات أو مجموعة من المؤسسات المالية، أو بالأحرى تحدث الأزمات المالية إغيارا شاملا في النظام النقدي والمالي، كذلك يمكن تعريف الأزمات المالية على أنها: "حدوث إنخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ناتج عن عدم وجود تفاعل وانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار، الأمر الذي ينجر عنه حدوث فوضى اقتصادية ويتسبب في إفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين والوساطة ويتولد عن ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي"²⁴ من خلال هذه التعاريف، يتضح لنا بأن الأزمات المالية تعبر عن إفلاس العديد من المؤسسات المالية المترابطة فيما بينها، وذلك بسبب إغيار أسعار الأسهم والسندات أو العملات وبالتالي عدم إستقرار الأسواق وهو ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الإقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تعتبر كل الإضطرابات المالية التي تؤدي إلى هبوط أسعار الأصول وخسائر في الثروات التي تلحق بقطاعات إقتصادية معينة مثل الإضطرابات المالية التي تؤدي إلى هبوط أسعار العقارات عقب فترة من الراج أو من الإرتفاع الخيالي في أسعار الأصول أزمات مالية حقيقية، فالإضطرابات المالية التي لا تمس آلية المدفوعات ولا تؤدي إلى عواقب ضارة بالنشاط الإقتصادي تعرف بأنها أزمات كاذبة، غير أنه تشير مختلف الدراسات ضرورة توفر ثلاثة شروط أساسية في الظروف التي ترشح لحدوث الأزمات والمتمثلة في:²⁵ المفاجأة وعدم التوقع، التهديد للمصالح الأساسية للدولة والحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار، كما أنه عادة ما تظهر الأزمات المالية من خلال بعض المؤشرات أهمها:²⁶

- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة بسبب اعتمادهم على معلومات غير كاملة أو خاطئة، وهو ما يزيد من عمق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها.
- هروب رؤوس الأموال للخارج، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الغير قابلة للتحويل، وإغيار أسعار الأصول.

- إغيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة.

تختلف الأزمات المالية التي تتعرض لها الأنظمة المالية للدول بإختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك، حيث نجد أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات العينية أي الإقتصاد العيني والإقتصاد الحقيقي، وأخرى تمس رؤوس الأموال أي الإقتصاد النقدي، حيث تمثل الأزمات العينية تلك الأزمات التي يعكسها الميزان التجاري للدولة حيث في حالة تزايد العجز في هذا الأخير كانت النتيجة تزايد مستمر في المديونية الخارجية للدولة مما قد يتسبب في التوقف عن سداد هذه الديون وبالتالي حدوث أزمة مالية، أما الأزمات النقدية فتنتج بصفة أساسية بسبب زيادة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة وتزايد معدل التضخم.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

كما يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى أربعة أنواع هي: أزمات العملة، أزمات مصرفية، أزمات الأسواق المالية وأزمات المديونية، حيث يمكن أن تحدث هذه الأزمات نتيجة لمجموعة من الإضطرابات المالية المرتبطة بالنظام المالي والإضطرابات التي تحدث على مستوى الإقتصاد الكلي، كما قد تجتمع في وقت واحد عوامل تلك الأزمات المختلفة مثل ما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997 وذلك يرجع لكون أن الأزمات المالية عادة ما تتسم بالترابط أو التتابع بحيث يؤدي الدخول في إحدى الأزمات إلى مواجهة غيرها من الأزمات الأخرى، وبصفة عامة يتضح الفرق بين الأنواع المختلفة للأزمات المالية فيما يلي:

- أزمات العملة: تحدث أزمة العملة عندما يقع هجوم على قيمة العملة المحلية عن طريق المضاربة، وبذلك يكون تخفيض في قيمة العملة، هذا ما يدفع السلطات النقدية إلى إستئراف نسبة كبيرة من إحتياطاتها النقدية الدولية أو رفع أسعار الفائدة للحفاظ على قيمته عملتها المحلية، وفي هذا الصدد فقد قدرت الدراسات التخفيض في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 35% ينذر بوجود أزمة على مدار سنة كاملة.

- الأزمات المصرفية: وهي تلك الأزمات التي تتعرض فيها البنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب، ويكون هذا التدافع نتيجة للديون أو الخصوم قصيرة الأجل في البنوك تفوق الأصول في نفس الآجال، أو عدم وجود مصدر سيولة لمواجهة الأزمات قصيرة الأجل أو عدم وجود مقرض نهائي...²⁷

- أزمة المديونية: تحدث هذه الأزمة عندما تكون الدولة في حالة عجز عن خدمة أعباء ديونها الخارجية من فوائد وأقساط سواء كان الدين رسميا أو تجاريا، بمعنى آخر تؤدي المخاطر المتوقعة بتوقف القطاع العام عن سداد إلتزاماته إلى هبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل ثم إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

- أزمات الأسواق المالية: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وقياسا على أزمي 1929 و1987 يقال أن الأسواق المالية في حالة أزمة عندما ينخفض مؤشر الأسواق المالية بأكثر من 20%.

فضلا عما سبق، ظهر شكل جديد من الأزمات المالية والذي يمثل تركيبة من الأزمات المصرفية وأزمات العملة، حيث تظهر من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية وموجة من الإفلاس والضعف في البنوك، تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، ويسمى هذا النوع من الأزمات بالأزمات المزدوجة.

2- أسباب حدوث الأزمات المالية:

لقد تعددت العوامل المتسببة في حدوث الأزمات المالية، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة المالية التي تعكس سلسلة التدفقات المالية وما يرتبط بها من مخاطر مالية معتبرة، كذلك ساهمت عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العولمة المالية في حدوث الأزمات وزيادة حدتها، ويتعلق الأمر بالعوامل التالية:²⁸

- العولمة المالية: تعبر العولمة المالية عن سلسلة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود والتي سببت سلسلة من الأزمات الاقتصادية المالية المدمرة عصفت بالعديد من الأسواق، فالعولمة المالية لم تحقق الفائدة المرجوة بزيادة تقاسم المخاطر الدولية بل بالعكس أصبحت عامل سلمي على بعض الاقتصاديات، فعوض أن تعمل العولمة على تطوير المعاملات وزيادة وتقوية الروابط بين الأسواق، تسببت في تكريس عدم الإستقرار المالي وعملت على عدم تنظيم تدفق رؤوس الأموال على

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

المستوى الدولي،²⁹ بل وشكلت كذلك أحد العوامل البارزة في إنتقال أثر العدوى المالية التي تتسبب في إنتقال الأزمات نحو الأسواق المالية الأخرى،³⁰ خاصة من وراء عمليات التحرير الذي يفتقر لأطر الرقابة والتنظيم، ففي حالة تحرير معدلات الفائدة يمكن للبنك أن يخسر الحماية التي وضعتها السلطات النقدية والتنظيمية والتشريعية، كذلك من شأن دخول منافسين جدد أن يرفع من الضغط على البنوك بهدف التعامل الجدي مع الأنشطة المخاطرة ما لم يتم تعزيز وتقوية أطر الرقابة والتنظيم قبل التحرير المالي.

- ضعف الإنضباط المالي: من بين أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية والمصرفية هو غياب الإنضباط المالي، ويرتبط ذلك بشكل خاص بعدم توفر نفس المعلومات للجميع لأن ذلك قد يتسبب في إنعدام الثقة بين تلك الأطراف المقرضة والمقرضة، هذا ما ينتج عنه معلومات غير متماثلة فنجد موقف يكون لدى أحد المتعاملين الماليين معلومات أكثر من الآخرين وهو ما يتسبب في عدم تمكن الطرف الآخر من تقييم المخاطر بشكل سليم، وهو ما ينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الإستفادة منها.

- تشوه الحوافز: لقد دلت التجارب العالمية أن الإدارة العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصارف وتدويل المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي الأزمات أو الحد من آثارها. لذلك فإن أي نظام مصمم للحد من الصدمات والأزمات المالية والمصرفية، لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرون والمقرضون وكذا السلطات الإشرافية بأن هناك شيئا ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم.

فضلا عما سبق، فإن من شأن تعرض القطاع المالي للدول وأنظمة صرفها للإضطرابات أن يتسبب في حدوث الأزمات المالية وزيادة إنتشارها، وذلك بسبب التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإغيار أسواق الأوراق المالية خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر، كما أوضحت الدراسات بأن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور المقرض الأخير للإقتراض بالعملة الأجنبية وهو ما يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدث أزمة العملة، ودليل ذلك هو حالة المكسيك والأرجنتين فقد نتج عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.³¹

II. الأزمة المالية لعام 2008: أسبابها وأهم الآثار الناتجة عنها

إنطلاقا مما سبق، تعرض النظام المالي العالمي إلى أزمة مالية حادة كان للبنوك والمؤسسات المالية أو بالأحرى للوظائف المستحدثة في أنشطتها دورا كبيرا في حدوث الأزمة وإنتشارها بشكل كبير، حيث توسعت البنوك في نظام التوريد من خلال تحويل القروض إلى أسهم وسندات تباع في أسواق مالية، كما أنها ساهمت بصفة كبيرة في ذلك من خلال خلق المزيد من فرص منح الائتمان عن طريق التعامل بالمشتقات المالية، وما يدل على ذلك هو ضخامة سوق المشتقات المالية والتي إرتفعت قيمتها إلى 480 تريليون دولار، بما يعني أن قيمتها تعادل 10 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتصل

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

إلى 35 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي البالغ 14 تريليون دولار، وهو ما ساهم بشكل كبير في إمتداد تأثير الأزمة إلى جميع أنحاء العالم.

لقد بدأت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أخذت ثلاثة أبعاد هي سوق الرهن العقاري سوق الأوراق المالية المصارف والبنوك، حيث اعتبرها الخبراء أسوأ أزمة إقتصادية مر بها العالم وأخطر إختيار مالي واجهته الدول، حيث إرتبط ذلك عندما حدث إفراط في المباني العقارية مما أدى إلى انخفاض أسعارها نتيجة لزيادة عرضها وعجز المقترضين عن سداد المستحق عليهم مما أدى إلى انخفاض الحاد في السيولة النقدية المتاحة وساعد كل هذا على إفلاس شركات الرهن العقاري كما صاحب ذلك إفلاس عدد متزايد من البنوك المسؤولة عن تقديم الائتمان العقاري،³² خاصة تلك التي لا تخضع لرقابة البنك الفيدرالي الأمريكي، فهي بمثابة بنوك إستثمارية مستقلة ويتعلق الأمر بـ: ليمان براذرز ميريل لينش الذي إشتراه بنك أوف أمريكا وتحول بنكي مورجان ستانلي وجولدمان ساكس إلى مجموعتين قابضتين تابعتين لبنك الإحتياطي الفيدرالي للحصول على مساعدته في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

وقد تعدت الأزمة نطاق القطاع المصرفي إلى أسواق المال، حيث حدثت حالة من إنعدام الثقة في القطاع المصرفي تعدت إلى أسواق المال فتعرضت البورصات العالمية لهزات عنيفة كما إمتنعت البنوك عن إقراض بعضها البعض، فشحت السيولة لدى الكثير منها وتوالى عمليات الإعلان عن إفلاس بعضها وإندماج البعض الآخر سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها،³³ فقد نشأت الأزمة المالية العالمية في أمريكا وتطورت بعد ذلك بصورة سريعة لتشهد كثرة حالات الإندماج القسري بطريق الإستحواذ وحالات إشهار الإفلاس التي طالت العشرات من البنوك والمؤسسات المالية العملاقة.

1- الأسباب التي ساهمت من خلالها البنوك والمؤسسات المالية في حدوث وإنتشار أزمة 2008

لقد تعددت العوامل المتسببة في حدوث أزمة 2008، بإختلاف طبيعتها ومدى تأثيرها، غير أنه ما هو متفق عليه أن هذه الأزمة تعتبر أزمة وساطة مالية أو بالأحرى أزمة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بإعتبار أن هذه الأخيرة قامت ببعض الممارسات غير العقلانية وتمادت في بعض وظائف أنشطتها دون أن تأخذ بالحسبان أن ذلك من شأنه أن يؤثر عليها سلبا وأن يعرضها لمخاطر همة سريعا ما قد تنعكس على شكل إضطرابات وإختلالات مالية وأن تحدث في الأخير أزمة مالية. فهناك من يرجع الأزمة إلى سبب واحد مباشر والمتمثل في إنفجار الفقاعة المالية في القطاع العقاري، أو إلى أسباب متعددة غير مباشرة منها ما يرتبط بعدم إحترام السياسات والقواعد المصرفية وغياب الرقابة المالية والذي يرجع بدوره إلى مجموعة مختلفة من العوامل أهمها تخفيض معايير الإقراض والتعامل بالقروض الأقل جودة، تمادي البنوك في الإقراض وتجاهل مقررات لجنة بازل، عدم توزيع القطاع المالي للمخاطر، إزالة القيود والأنظمة على المؤسسات المالية، تراجع نشاط المؤسسات المالية من خلال التفاعل بين سعر الفائدة وبيع الديون والمغامرة، تسرب الضعف والفساد إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية، ضعف أو إنعدام الرقابة على مؤسسات الوساطة المالية، إنعدام الثقة بين المؤسسات المالية، ومنها ما يرتبط بتوسع البنوك والمؤسسات المالية في إستعمال الأصول المالية خاصة بعد توريقها للديون وتماديها في إستعمال المشتقات المالية، ولعل ذلك يعتبر من بين أهم العوامل التي تركت آثار واضحة وتطلبت من الباحثين والمحللين إعادة النظر في طريقة إستخدامها.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

سنركز فيما يلي على تحديد أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت من خلالها وظائف أنشطة البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير في حدوث هذه الأزمة وخاصة في إنتشارها على مستوى النظام المالي الأمريكي ومن ثم إلى النظام المالي العالمي، ويتعلق الأمر بما يلي:

1-1 منح الائتمان وعدم احترام المعايير المنظمة لنشاط البنوك والمؤسسات المالية:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الإقتصاد، ولكنه في نفس الوقت إستثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وهي حالة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حين تعرضت المصارف الأمريكية المانحة للقروض العقارية إلى خسائر تجاوزت عائد الفرص البديلة للإستثمار وبالتالي إلى خسارة حقيقية مادية تمثلت في هلاك الدين وفوائده، خاصة وأن تلك القروض الممنوحة -القروض العقارية- لم تكن لها ضمانات مادية كافية تمكن من تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد تلك القروض، حيث قامت بعض البنوك بالإقراض لأطراف لا يمتلكون سجلا إئتمانيا أو ليس لديهم الإمكانيات لإثبات مقدرتهم على دفع أقساط القروض بإنظام ولا يتمتعون بملاءة مالية مقبولة، كما تسببت تلك القروض المتعثرة من تقليل دوران الأموال لدى المصارف ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارد البنوك بل وأسهمت بشكل كبير في إنقاص أرباحهم وزيادة الخسائر، ونتيجة لإرتباط البنوك ببعضها البعض إنتشر الخطر النظامي المرتبط بأنشطتها إلى كامل النظام المصرفي الأمريكي.

فضلا عن ذلك، تمادت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية في أمريكا في منح القروض وتجاهلت مقررات لجنة بازل حيث ركزت على الربح السريع الضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط بالقواعد المصرفية، وتم إهمال اعتبارات السيولة والثقة كما أنها لم تقم بإدارة رشيدة لمخاطر الائتمان أو كفاية رأس المال، ليس ذلك فحسب بل أدى تركيز البنوك في منح القروض العقارية فقط دون غيرها إلى زيادة المخاطر كما ساعدت الأدوات المالية الجديدة على تفاقم هذا الخطر بزيادة حجم الإقراض، هذه الآلية في طريقة عمل المؤسسات المالية قد أضعفت من ضخ السيولة في قطاعات الإقتصاد العيني المتنوعة، وفي ظل ضعف الرقابة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية بل وغياها على بعض الأطراف مثل بنوك الإستثمار وسماسرة الرهون العقارية المالية أو الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الإئتمانية، تعرض الإقتصاد المالي إلى زعزعة أحد أهم أركانه والمتمثل في الثقة بين المؤسسات المالية وعلى مستوى كافة النظام المالي المحلي والعالمي دون السواء، بسبب توقف بعض المؤسسات المالية الوسيطة عن الإقراض فيما بينها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها وخشيتهم عن عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال، خاصة بعد إنتشار الخوف بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك وبالتحديد بعدما ظهر الشك وعدم التأكد حول نوعية الابتكارات المالية خاصة تلك المتعلقة بالرهن العقاري، وبإنتشار المخاطر إلى السوق مابين البنوك نتيجة التخوف والشك حول ملاءة البنوك والمؤسسات المالية تطور الأمر لتحديث أزمة عميقة في النظام المالي كان لنشاط البنوك ومؤسسات الوساطة المالية سببا في ذلك.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

1-2 توريق الديون والتعامل بالمشتقات المالية:

بالرغم من كون التوريق تقنية وآلية حديثة تستعمل لتسيير مخاطر البنوك، إلا أن أغلب المحللين والإقتصاديين يعتبرونه السبب الرئيسي في وقوع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، خاصة في ظل التوسع الكبير الذي شهدته أنشطة القطاعات المصرفية والمالية في مختلف دول العالم وعدم الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية وغياب الضوابط التي تحكم بعض المعاملات المالية في العديد من الأسواق، وذلك من طرف الجهات المسؤولة وعدم تأدية دورها بشكل صحيح خاصة البنوك المركزية الفاعلة وهيئات الأوراق المالية وأن تضع حد للممارسات الخاطئة والتمادي في التوريق والقروض العقارية والهندسية المالية التي أفرزتها تعاملات البنوك والمؤسسات المالية، وتحديدًا بنوك الاستثمار وصناديق الاستثمار والتحوط ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمين، وما ترتب على ذلك من تنوع كبير في الأدوات المالية المتداولة وتوسع كبير في الاقتراض وبما يفوق الحدود المناسبة للرفع المالي للمؤسسات المشار إليها من جهة، ويتعارض مع الأسس السليمة المتعارف عليها في منح الائتمان من جهة أخرى،

فقد قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتحول السريع من دورها التقليدي لمنح القروض (تقديم القروض والإحتفاظ بها في ميزانيتها إلى تاريخ الإستحقاق) إلى دور جديد وذلك بمنح القروض ثم التنازل عنها لجهة أخرى وإخراجها من ميزانيتها عن طريق التوريق لتجعلها أوراق مالية قابلة للتداول من طرف عدد كبير من المستثمرين،³⁴ وهذا يعني توزيع المخاطر المرتبطة بهذه القروض، وهو ما دفع البنوك الأمريكية إلى المبالغة في عمليات منح القروض العقارية وبدون ضمانات مقبولة لأنها قد قامت بتوريقها والتقليل من مخاطرها، وذلك بتجميع القروض وبيع دين القروض على العملاء الذين قاموا بشراء العقارات إلى شركات التوريق على أن يكون البيع عاجلا وبسعر أقل من قيمة الدين، وبعد ذلك قامت شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون طرحت للإكتتاب بقيم أكبر من قيمتها الاسمية للأفراد والمؤسسات مقابل حصول حاملها على فوائد القروض التي يتولى تحصيلها مع الأقساط شركة التوريق والتمويل ليحصلان على الفرق بين قيمة القروض وما دفعته لشرائها، وقد تم تداول هذه السندات بين العديد من المستثمرين على مستوى النظام المالي الأمريكي وخارجه، كما قامت المؤسسات المالية ببيع القروض التي اقترضها مشترون المؤسسات المالية إلى شركة التوريق التي قامت بإصدارها على شكل سندات وطرحت في الأسواق المالية.

من جهة أخرى، ساهمت المشتقات المالية بشكل كبير في حدوث الأزمة بل وزادت من شدتها، حيث أدت إلى تفاقم خطر التركيز في الإقراض على قطاع واحد - العقارات -، وأدت أيضا إلى زيادة أحجام الإقراض خاصة القروض العقارية بهدف تحقيق الربح السريع، وبذلك فإن الرهون العقارية تعتبر أصول مشتقة، ونظرا لارتفاع أسعار العقارات فقد أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات الجديدة والمتمثلة في "Residential Mortgage Backed Securities" RMBS فارتفعت أسعارها، فقد تطور سوق قروض الرهن العقاري للعائلات "وارتفعت قيمتها من 640 إلى 2000 مليار دولار بين سنتي 2000 و2007 كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8% إلى 20%، وبعد إنحيار الأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات المالية تسارع حاملوها إلى بيعها فزاد العرض وانخفض سعرها إهتارت هذه المشتقات المالية وازداد الضغط على شركة التوريق والمؤسسات المالية، مما أدى ذلك إلى حدوث إفلاس معظم البنوك والمؤسسات وبالتالي حدوث الأزمة المالية.³⁵

وبناء على ذلك، نقوم من خلال الطرح التالي بتوضيح كيف تسببت بنوك الإستثمار في حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وذلك من خلال تعاملها بتقنية التوريق:³⁶

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

فضلا عما تم تقديمه من مفاهيم حول بنوك الاستثمار، تجدر الإشارة إلى أنها وأثناء القيام بمختلف الأنشطة والعمليات المرتبطة بوظيفتها فهي تتعرض إلى مجموعة من المخاطر المعقدة، حيث تكمن الوظيفة الأساسية لبنوك الاستثمار في إصدار الأوراق المالية وتسويق الإكتتاب فيها، ويتطلب ذلك القيام بمجموعة من الأدوار والمهام والتي تلخص في المهمة الاستشارية والتي تتعلق بدراسة جدوى المشروع، شروط التمويل وتوقيت عرضها في السوق، إصدار الأوراق المالية وشرائها وتوزيع أو بيع الأوراق المالية إلى الجمهور، وبصفة عامة يتم الإكتتاب والتسويق العام للأسهم والسندات إما بأسلوب الإلتزام المثلث للإكتتاب ثم التسويق حيث تلتزم بنوك الاستثمار بشراء جميع الأسهم أو السندات من الشركة أو المؤسسة المصدرة، وبعدها تقوم ببيعها للجمهور العام وهي بذلك تتحمل جميع المخاطر الناتجة عن عدم بيع جميع كمية الأسهم أو السندات المصدرة، أو بأسلوب الإتفاق على بذل أقصى جهد للتسويق دون الإلتزام بتغطية جميع الأسهم والسندات المصدرة ودون تحمل مخاطرة عدم البيع بسعر الإصدار المحددة للمؤسسة المصدرة.

أما ثاني أهم وظيفة لبنوك الاستثمار فهي تتعلق بتجميع أموال المستثمرين بصناديق الاستثمار المشترك وإدارتها، حيث تعتبر صناديق الاستثمار المشترك عبارة عن أموال مجمعة من الجمهور في صناديق لإستثمارها في نوع من أنواع الإستثمار. بموجب إستراتيجية عمل وسياسة إستثمارية تهدف لتحقيق عائد للمستثمرين، والمشارك في صندوق الإستثمار يملك أسهما أو حصة منها ويشترك بنسبة في أرباحها تعادل نسبة ملكيته في رأس مال الشركة المؤسسة للصندوق، ومن بين الوظائف التي تقوم بها صناديق الإستثمار المشترك هي إستثمار الأموال وحفظ الملفات والسجلات المتعلقة بالإستثمار وإعداد تقارير دورية للمساهمين وتوزيع الأرباح والفوائد وإعادة إستثمارها، بالإضافة إلى توظيف الأموال المجمعة في فرص إستثمارية، وتخفيف تكاليف العمليات وأتعاب ورسوم الوساطة نتيجة للمتاجرة بأعداد كبيرة من الأوراق المالية والحصول على خصم ملموس في عمولة وأتعاب الوساطة.

كذلك تعمل بنوك الإستثمار على تسيير عمليات الاندماج والإستحواذ وتقديم الإستشارات المالية بفضل خبرتها الواسعة في جوانب إدارة الشركات بالإضافة إلى إنشاء أدوات إستثمار جديدة والمتاجرة بها، والتي يمكن أن تتحمل من ورائها خسائر كبيرة نتيجة إستثمارها في أوراق مالية مشكوك فيها مثل منتجات أزمة الرهن العقاري.

إضافة إلى ذلك، تعد عملية التوريق من بين الأنشطة المستحدثة في وظائف بنوك الإستثمار، حيث دفع تزايد حجم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية لهذه البنوك إلى البحث عن مجالات أكثر أمنا فتم التعامل بنشاط التوريق الذي يعد أحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل وتحويل الخطر، كضرورة تطلبتها التطورات على الساحة المصرفية المحلية والدولية.

أما بالنسبة لأزمة 2008، فقد شهدت السنوات السابقة لها تساهلا ملحوظا في شروط الإئتمان واتجاهها طويل المدى لإرتفاع أسعار العقارات، وفي ظل الإرتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ الكثير منهم في الإقتراض بضمان قيمتها التي تتزايد باستمرار في السوق، الأمر الذي شكل فقاعة مضاربة حول هذا العقار، ومن جهة أخرى كانت البنوك المقرضة تقوم بتوريق هذه القروض خارج الميزانية لدى مؤسسات التوريق مقابل تزويد البنوك بالسيولة بعد قيام تلك مؤسسات بإصدار سندات تتمتع بتنقيط جيد، حيث تم تحويل ما يعادل 90% من القروض دون الممتازة إلى أوراق مالية لها أعلى تصنيف وهو AAA وهذا التصنيف مساويا لتصنيف سندات الخزينة الأمريكية التي تعتبر من الأصول المالية الأكثر أمانا على مستوى العالم غير أن هذا التصنيف لا يعكس تماما حقيقة تلك القروض والخطر المتعلق بها، ويرجع ذلك التصنيف (التنقيط) إلى أن النماذج الرياضية المستعملة في حساب المخاطر والتي تعتبر من بين الأدوات المستخدمة في عمليات تصنيف أصول البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى قد بنيت على إفتراضات غير صحيحة لم تعكس مدى خطورة أوضاع أصحاب

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

سندات الديون المضمونة، كذلك نتيجة لشعور المستثمرين وشركات التصنيف الائتماني بأن بعض المؤسسات المالية المنشئة والضامنة لسندات الرهن العقاري والمشتقات المالية المرتبطة بها مدعومة بشكل مباشر من الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى أن تلك السندات كانت مؤمنة من قبل كبرى شركات التأمين في العالم، وهو الأمر الذي سهل تسويق هذه الأوراق المالية عالية المرتبة لكثير من شركات التأمين وصناديق المعاشات والبنوك في شتى أنحاء العالم، وكذلك للمستثمرين الآخرين مثل صناديق التحوط وأولئك الراغبين في تحمل مخاطر أكبر.

وتزامنا مع أزمة انخفاض الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والوضعية الصعبة للاقتصاد الأمريكي إضافة إلى قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي للدولة برفع أسعار الفائدة بوصفها أداة من أدوات السياسة النقدية للقضاء أو على الأقل التخفيف من موجة التضخم التي مست الاقتصاد الأمريكي، أدى بمحدودي الدخل إلى التوقف عن السداد واضطرت الشركات والبنوك إلى محاولة بيع العقارات محل الرهن، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين "AIG" في العالم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل Goldman Sachs و Morgen stanley وهذا ما زاد من إتساع نطاق الأزمة حيث مست العديد من المؤسسات المالية في العديد من دول العالم، وأخذت العدوى تنتقل من بنك إلى آخر وصارت كل البنوك تعاني من خطر السيولة من خلال تسرب المعلومات حول هذه البنوك ما أدى إلى زيادة السحوبات من قبل العملاء، وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بما يقارب من 435 مليار دولار.

وقد كانت بنوك الاستثمار بشكل أكيد من البنوك الناجحة في مجال تعظيم الربح، فقد عرفت خلال الفترة السابقة للأزمة المالية إرتفاع كبير في أسعار أسهمها، حيث كانت تتلقى الأموال من المستثمرين وتقترض خاصة في الأجل القصير لتقوم بعملياتها على مستوى السوق المالية، حيث قامت بالإستثمار في العديد من السندات الناتجة عن عملية توريق القروض العقارية أو التي تستند جزئيا إلى مثل هذه الأصول CDO-RMBS - ABS، لكن مع انخفاض قيمة تلك الأوراق المالية أدى ذلك إلى إهتار العديد من صناديق الإستثمار التي كان البنك يمتلكها خاصة صناديق التغطية أو المضاربة التي تستثمر في الأوراق المالية ذات خطورة عالية، حيث وصل عدد الصناديق المفلسة حوالي 1000 صندوق تغطية خلال هذه الأزمة بالإضافة إلى أن معظم البنوك الإستثمارية منيت بخفض لقيم الأصول ترتبت عليها خسائر كبيرة في عام 2008، ومن المنظور الدولي فقد سجلت النتائج التشغيلية لأكبر 13 مؤسسة مالية ريادية خسارة قدرت بـ 154 مليار دولار، وهي ما تعادل 12 مرة ضعف الخسائر التي حققتها عام 2007.

ولعل أهم الأسباب التي ساعدت في إهتار العديد من بنوك الإستثمار مشكلة البيع على المكشوف والتي تتمثل في عملية البيع لأجل دون أن يكون لديها الأصل المباع خلال عقد الصفقة أو العقد، فقد زادت هذه التقنية من الآثار السلبية للأزمة على بنوك الإستثمار، فصناديق التحوط على سبيل المثال من خلال سياسة إستثمارها تراهن على أرباح وخسائر المؤسسات المستهدفة باستخدام تقنية البيع على المكشوف، فمع ترافق الإشاعات مع عملية البيع على المكشوف فإن القيمة السوقية لقسم كبير من البنوك انخفضت إلى درجة جعلت هذه الصناديق تحقق أرباحا طائلة من خلال إعادة شراء هذه الأصول بأسعار منخفضة من أجل إتمام عملية البيع على المكشوف، وقد كان عدد كبير من البنوك الإستثمارية ضحية لهذه العملية، حيث أكدت هيئة رقابة البورصة الأمريكية أن إهتار "بير ستيرنز" خلال مارس 2008 كان بسبب البيع على المكشوف،

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

وانطلاقاً من أوت 2008 إتخذت السلطات عدة تدابير من بينها منع عمليات البيع على المكشوف على بعض القيم خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك صناديق المضاربة التي أضعفت من خلال عمليات التقنين الخاصة بالبيع على المكشوف بدأت في إغلاق حساباتها في قسم خدمة صناديق التحوط لدى بنوك الإستثمار، فمثل أي فرد له حساب ودائع لدى البنك كذلك صندوق التحوط لديه حساب أوراق مالية لدى بنك الإستثمار، وبطريقة البنك الكلاسيكي نفسها الذي يستخدم ودائع الأفراد فإن بنك الإستثمار يستخدم هذه الأوراق، فبمجرد قيام صندوق التحوط بسحب هذه الأوراق لن يكون هناك لبنك الإستثمار إمكانية الاقتراض بضمان تلك الأوراق.

2- الآثار الناتجة عن الأزمة المالية لعام 2008:

لقد ترتبت عن أزمة 2008 مجموعة من الآثار، يمكن تلخيصها من خلال ما يلي:³⁷

- إنتشار الخوف والقلق لدى المؤسسات المالية أو بالأحرى لدى المسؤولين عن مؤسسات الوساطة المالية، ومختلف المتعاملين سواء كانوا أصحاب الودائع أو المقترضون من البنوك وكل المتعاملون معها.
- إفلاس وانحيار بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، مما تطلب من بعض الحكومات التدخل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال البنوك المركزية.
- تسارع عملاء البنوك لسحب ودائعهم من البنوك، مما اثر على حجم أصول البنوك مما اضطر الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء.
- إفلاس بعض الشركات خاصة تلك التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد.
- فضلاً عن ذلك، عرف القطاع المالي بسبب الأزمة معدلات بطالة عالية، حيث إستغنى بنك "ميريل لينش" أحد أكبر البنوك الأمريكية التي تأثرت بالأزمة عن 1100 عامل سنة 2008 ثم عاد وإستغنى عن 2900 عامل إضافي في أبريل 2008،³⁸ أما على مستوى الإقتصاد الحقيقي، فتظهر الآثار بشكل عام في قطاع إنتاج السلع والخدمات في كافة دول العالم بسبب ما حدث في أمريكا وذلك بإعتبارها تمثل أكبر إقتصاد مستهلك في العالم، حيث قدرت وارداتها في عام 2006 بنسبة 15.5%، ومن شأن هذه النسبة أن تجعل أسعار الصادرات في كل دول العالم التي تصدر إلى أمريكا تنخفض بسبب إنخفاض الطلب في أمريكا، وأحسن مثال على ذلك هو إنخفاض أسعار البترول بحوالي 80% من سعرها بسبب نقص الطلب الأمريكي، وهذا ما ساعد على إنتقال الكساد من الإقتصاد الأمريكي إلى العديد من الدول.³⁹
- فقد عرف الإقتصاد الحقيقي نوع من التأثير بسبب إفلاس المؤسسات المالية وإختيار البورصات وما لحق القطاع المالي من خسائر كبيرة، حيث إنخفضت معدلات النمو الإقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، كنتيجة لإنخفاض النشاط الاقتصادي ومعدلات التبادل الدولي.

الخاتمة:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية جزء هام من النظام المالي، ومع تزايد الابتكارات المالية وتطوير آلية الأسواق المالية إزدادت أهميتها وأصبحت تتنافس بشكل واضح فيما بينها في بعض خدماتها ووظائفها.

وبناء على ما تقدمه في هذه الدراسة يتضح جليا الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية في حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث لم تكن تلك الهيئات في تركيز نشاطها في قطاع واحد فقط والمتمثل في القطاع العقاري، بل قامت بالإقراض لبعض الجهات عديمة الملاءة وبدون ضمانات كافية، وهو ما زاد من حجم القروض المتعثرة أي التي توقفت فيها

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

المقترضون عن سداد ما عليهم للبنوك، ويرجع ذلك بدوره إلى عدم التزام البنوك بالقواعد التنظيمية الحذرة بل وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة والإشراف، وهو ما ساهم في إنعدام الثقة بين المؤسسات المالية من جهة وعلى مستوى السوق ما بين البنوك من جهة أخرى، وذلك بسبب توقف بعض المؤسسات المالية الوسيطة عن الإقراض فيما بينها، ولعل أهم ما زاد من حدة الأزمة وإنتشارها بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الأنظمة المالية الأخرى هو التوسع في آلية التوريد والتماهي في استخدام المشتقات المالية لأغراض غير تلك التي أنشئت من أجلها وبشكل أدق لأغراض الإستثمار والمضاربة.

ومن أجل إحتواء الأزمة والتقليل من حدتها، بذلت جهود كبيرة في سبيل ذلك لتحرير الأسواق والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة، من خلال ضخ الأموال على نطاق واسع لمواجهة مشكلة نقص السيولة عن طريق تطبيق برامج الإنقاذ المالي وتوفير السيولة وتخفيض معدلات الفائدة، ومن جملة التوصيات التي تم تقديمها من أجل الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية وتعزيز الإستقرار المالي ما يلي:

- الحد من الإفراط في الإقراض وبيع الديون وتوزيعها.
- تطبيق الشفافية في نشاط المؤسسات المالية.
- بناء نظام مالي ومصرفي مرتبط بالاقتصاد الحقيقي.
- تعزيز الرقابة على المعاملات والأسواق المالية لتحقيق النمو المتوازن.

المراجع:

- 1- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
- 2- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، "إدارة المخاطر: إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية"، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 3- جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، "الهندسة المالية وأدواتها المشتقة - مفاهيم نظرية وتطبيقية -"، ط1، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016.
- 4- السيد متولي عبد القادر، "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- 5- شقيري نوري موسى وآخرون، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر، 2009.
- 6- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
- 7- علي كنعان، "الأسواق المالية"، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2008.
- 8- فريد راغب النجار، "أسواق المال والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 9- محمد حامد محمود عبد الرزاق، "الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي بالتطبيق على الإقتصاد العربي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 10- إلهام بوجعدار، "أنشطة بنك الإستثمار وعلاقتها بالأزمة المالية لسنة 2008 - دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة 1، عدد 37، جوان 2012.
- 11- صالح مفتاح، "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، 2002.
- 12- كريستيان ملدر، "عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للآزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد الرابع، ديسمبر 2002.
- 13- ناجي التوني، "الآزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، 2007.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

- 14- جباري شوقي، "دور الهندسة المالية في تأجيج شرارة الأزمة الراهنة"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعيتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، ديسمبر 2010.
- 15- جمال الدين خاسف، شوقي رقية، "توريق أخطار التأمين وإعادة التأمين كبداية لتغطية لشركة التأمين -دراسة مقارنة-"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس بسطيف و الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، 05-06 ماي 2014.
- 16- حمادو، بن نعمون، "دور تقنية التوريق وصناديق التحوط في الأزمة المالية العالمية 2008"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، قسنطينة، جامعة منتوري، 14-15 نوفمبر 2009.
- 17- الطيب ليلح، "الأزمة المالية: رؤية إسلامية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 5-6 ماي 2009.
- 18- العايب وليد، بوخاري لولو، "إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر في ظل الأزمات -دراسة مقارنة بين المشتقات المالية التقليدية والصكوك الإسلامية-"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس بسطيف والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، 05-06 ماي 2014.
- 19- عبد الغني حريري، "دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 20- هارون الطاهر، العقون نادية، "الأزمة المالية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها"، والآثار المترتبة عنها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 5 - 6 ماي 2009.
- 21- يسري حسين خليفة، "العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المشتقات المالية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (1)، المجلد رقم (46)، جانفي 2009.
- 22- عبد النبي إسماعيل الطوحي، "التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائمة"، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc

23-Bernard Jaquillat, Brunod, "Marchés financiers :gestion de portefeuille et des risques", 4^{ème} édition, édition :dunod, paris, 2002.

24-jean-louis besson, "monnaies et finance en Europe", horizon groupe, France, 2000.

25-Bertrnd Richard, Inès Masmoudi, "crise financière et gouvernance des banques", Article Publié avec l'aimable autorisation de la revue banque, paris, 2010.

26-Patrick bolle, "innégalités et Mondialisation financières qui tombe a pic", revue internationale du travail, vol:147, N°:04, 2008.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

الهوامش

- ¹ - السيد متولي عبد القادر، "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص:70.
- ² - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، "النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص:207.
- ³ - jean-louis besson، "monnaie et finance en Europe" p 4، horizon groupe, France, 2000, p 1.
- ⁴ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:71.
- ⁵ - السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص:72.
- ⁶ - شقيري نوري موسى وآخرون، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، ط1، دار المسيرة للنشر، 2009، ص:199.
- ⁷ - شقيري نوري موسى وآخرون، نفس المرجع السابق، ص:141.
- ⁸ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص:272.
- ⁹ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، نفس المرجع السابق، ص:247-250.
- ¹⁰ - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:210-226.
- ¹¹ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص:290.
- ¹² - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:281.
- ¹³ - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص:291.
- ¹⁴ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:86.
- ¹⁵ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، "إدارة المخاطر: إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص:443-444.
- ¹⁶ - جمال الدين خاسف، شوقي رقية، "توريق أخطار التأمين وإعادة التأمين كبداية لتغطية لشركة التأمين - دراسة مقارنة"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس بسطيف والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، 05-06 ماي 2014، ص:05.
- ¹⁷ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، "مرجع سبق ذكره، ص:11.
- ¹⁸ - يسري حسين خليفة، "العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المشتقات المالية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم(1)، المجلد رقم (46)، جانفي 2009، ص:04.
- ¹⁹ - العايب وليد، بوخاري لولو، "إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر في ظل الأزمات - دراسة مقارنة بين المشتقات المالية التقليدية والصكوك الإسلامية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس بسطيف والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، 05-06 ماي 2014 ص:05-09. (بالتصرف)
- ²⁰ - Bernard Jaquillat, Brunod, "Marchés financiers :gestion de portefeuille et des risques", 4^{ème} édition, édition :dunod, paris, 2002, p :273.
- ²¹ - صالح مفتاح، "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، 2002، ص:220.
- ²² - جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، "الهندسة المالية وأدواتها المشتقة - مفاهيم نظرية وتطبيقية -"، ط1، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016، ص:23.
- ²³ - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، مرجع سبق ذكره، ص:81.
- ²⁴ - علي كنعان، "الأسواق المالية"، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 2008، ص:276.

الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لعام 2008

- ²⁵- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 19-20.
- ²⁶- عبد النبي إسماعيل الطوحي، "التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية الفائدة"، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
- www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc
- ²⁷- كريستيان ملدر، "عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد الرابع، ديسمبر 2002، ص: 06.
- ²⁸- عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 6-7. (بالتصرف)
- ²⁹- Patrick bolle, "innégalités et Mondialisation financières qui tombe a pic", revue internationale du travail, vol:147, N°:04, 2008, p:478.
- ³⁰- Bernd Richard, Inès Masmoudi, "crise financière et gouvernance des banques", Article Publié avec l'aimable autorisation de la revue banque, paris, 2010, p:175.
- ³¹- ناجي التوني، "الأزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، 2007، ص: 14.
- ³²- محمد حامد محمود عبد الرزاق، "الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي بالتطبيق على الإقتصاد العربي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص: 42.
- ³³- إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 45.
- ³⁴- حمادو، بن نعمون، "دور تقنية التوريق وصناديق التحوط في الأزمة المالية العالمية 2008"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، قسنطينة، جامعة منتوري، 14-15 نوفمبر 2009، ص: 08.
- ³⁵- هارون الطاهر، العقون نادية، "الأزمة المالية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها"، والآثار المترتبة عنها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 5 - 6 ماي 2009، ص: 10-11.
- ³⁶- إلهام بوجعدار، "أنشطة بنك الإستثمار وعلاقتها بالأزمة المالية لسنة 2008-دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة 1، عدد 37، جوان 2012، ص: 306-312. (بالتصرف)
- ³⁷- جباري شوقي، "دور الهندسة المالية في تأجيج شرارة الأزمة الراهنة"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعيتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، ديسمبر 2010، ص: 10.
- ³⁸- فريد راغب النجار، "أسواق المال والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 89.
- ³⁹ الطيب لحيلح، "الأزمة المالية: رؤية إسلامية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 5-6 ماي 2009، ص: 8.